

## القانون الجنائى الدولى

كان القانون الجنائى الذى يتعلق بسيادة الدولة على من يقيم على إقليمها قانونا وطنيا ضرفا ولكن تتوع وسائل الإتصال بين الدول أدى إلى ظهور ظواهر إجرامية دولية يستحيل مواجهتها بغير التعاون الدولى فى المجال الجديد ثم إتجه المجتمع الدولى نحو إقامة نظام قضائى جنائى دولى منفصل عن النظم الوطنية 0

ومن ثم نشأت الحاجة إلى مدونة جنائية تحدد أركان الجريمة الدولية وخصائص المجرم الدولى وإجراءات العدالة الجنائية الدولية إلى جانب التعاون بين الدول فى مجال تعقب المجرمين وتسليمهم والاتفاق على توزيع الاختصاص الجنائى بين الدول فى مثل هذه الجرائم 0

ويقوم هذا الافتراض على تتوع مبادئ الاختصاص الجنائى مثلما يقوم على افتراض آخر وهو أن طبقة من الجرائم التى تمس النظام العام الدولى لا يكفى فى شأنها النظم القضائية الوطنية ولذلك يشهد هذا الفرع الجديد من الدراسات الدولية تطورا مستمرا سواء فى أنواع الجرائم العامة الدولية أو فى قواعد الإختصاص الجنائى الدولى والداخلى أو فى محاولات إنشاء محاكم جنائية دولية، فضلا عن تطور مبادئ التجريم الدولى 0

### أولا - أنواع الجرائم الدولية :

تقوم لجنة القانون الدولى حاليا بإعداد مدونة شاملة لجرائم ضد أمن الانسانية وسلمها كما تعالج طرفا من هذا الموضوع وهى تعمل على تقنين مبادئ المسؤولية الدولية 0 وقد تم حصر ما لا يقل عن 25 جريمة دولية تدخل فى إطار جرائم النظام العام الدولى التى لم تعد تكفى بشأنها قواعد التجريم فى النظم الجنائية الوطنية 0

ولعل أقدم هذه الجرائم هى جريمة الرق فى القرن التاسع عشر التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لمكافحة الرقيق والتى كانت تعطى للسفن الحربية لأى دولة إختصاص تعقب هذه الجريمة والمعاقبة عليها خاصة فى أعالى البحار 0

وعندما بدأ القانون الدولي الإنساني في الظهور نشأت طائفة أخرى من الجرائم المتعلقة بالاختلال لأعراف الحرب) *Coutume de la guerre* (وتعرف بجرائم الحرب ويعتد مرتكبوها مجرمي حرب سواء كان الفعل المجرم هو إنتهاك أعراف الحرب أو إتخاذ قرار الحرب ؛ ولعل الحرب العالمية الأولى كانت مناسبة لإبراز هذا النوع من الجرائم حين طالب الحلفاء المنتصرون بمحاكمة إمبراطور ألمانيا الذي إتهم بأنه مدبر هذه الحرب ولكنه فر إلى هولندا التي رفضت تسليمه 0 وقد أصبح الآن تسليم مجرمي الحرب واجبا قانونيا لا يجوز للدولة المضيفة أن تنهرب منه وقد أثيرت في تلك المرحلة مسألة انشاء محكمة جنائية دولية وهي البداية الحقيقية لنشأة القانون الجنائي الدولي 0

وخلال الحرب العالمية الثانية وقعت مذابح ومخالفات جسيمة تجاوزت مجرد الإخلال بأعراف لحرب إلى توفر النية في إبادة الجنس البشري ومن ثم نشأ نوع جديد من الجرائم الدولية هو جرائم إبادة الجنس والجرائم ضد أمن البشرية وسلمها 0

ولما كان هذا النوع من الجرائم جديدا فقد أمكن إبرام إتفاقية دولية لمكافحة جرائم إبادة الجنس) *Genocide* (عام 1950 التي قررت محكمة العدل الدولية أنه لا يجوز التحفظ عليها وكانت تلك أول إشارة إلى إسباغ الطابع العرفي الملزم على الأحكام المتعلقة بالجرائم العامة الدولية 0

وجدير بالذكر أن طائفة الجرائم العامة الدولية التي بدأت بالرق والقرصنة وجرائم الحروب و غيرها قد أصبحت تتسع لكل الجرائم التي تهدد الجنس البشري فى أوسع معانيه مثل جرائم الإرهاب الدولي وتهديد سلامة الطيران المدني الدولي وإنتهاك حرمة الممثلين الدبلوماسيين المستقرة منذ أقدم العصور وتهديد البيئة بالتلوث أو المساس بها بشكل خطير 0 وقد أضافت أزمة البوسنة جريمة جديدة عام 1992 وهى جريمة إغتصاب النساء فى أوقات الصراعات المسلحة 0

ومنذ عام 1989 وبعد إبرام إتفاقية الأمم المتحدة لحظر تحويل وتدريب المرتزقة أصبح الارتزاق جريمة دولية بعد أن عرفت المادة 47 من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقيات الأربع لعام 1977 معنى الارتزاق 0

وقد سجلت لجنة القانون الدولي عددا من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها وهي العدوان والتهديد به والتدخل واسيطرة الإستعمارية والأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية والإبادة الجماعية والفصل العنصرى وإنتهاكات حقوق الإنسان بصورة منتظمة أو على نطاق جماعى وجرائم الحرب الجسيمة وتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم والارهاب الدولي والاتجار غير المشروع للمخدرات والاضرار العمد والجسيم بالبيئة 0

## ثانيا - الإختصاص الجنائى الدولى :

الأصل أن الاختصاص الجنائى المعقود لدولة الإقليم على مواطنيها والأجانب لا يناع ، وإن كان بوسع الدولة الأجنبية أن تسعى لديها دولة الإقليم للإمتثال لميتوى معين من قواعد العدالة الجنائية ، لكنها لا تنازع فى مبدأ الإقليمية المطلق 0

وقد ترد بعض القيود على سلطان الدولة الإقليمى مثل الإمتيازات الأجنبية وقواعد المعاملة بالمثل والأعراف الدبلوماسية وتتنطبق قاعدة الإقليمية أيضا فى دعم إختصاص دولة العلم على السفن والطائرات فى أعالي البحار 0

ولذا كانت تركيا فى قضية اللوتس قد إستراحت إلى فكرة اعتبار السفينة جزءا من إقليم الدولة ، فهذا الخيال القانونى لا يصلح لتفسير كافة جوانب الوضع القانونى للسفينة خاصة فى المياه والموانئ الأجنبية ، وعلاقة ركابها بقانون دولة العلم 0 وقد تراجع الطابع المطلق لسلطان الدولة على إقليمها إذا جاوزت فى تطبيقه أو أضرت بالأجانب أو الغير 0

ولكن التراجع يصل إلى حد التسليم بامتداد الاختصاص الجنائى لدولة فى دولة أخرى وهو ما قرره المحكمة الدائمة فى قضية اللوتس وقد جاوزت إسرائيل قاعدة الإقليمية عندما اختطفت إنجمان من الأرجنتين عام 1960 ورفضت إعادته واكتفت الأرجنتين باعتذار إسرائيل بديلا عن نظر المسألة فى مجلس الأمن ، وتقرير إعدام إنجمان بوصفه مجرم حرب وفقا للقانون الإسرائيلى 0 كما يعد تجاوزا خطف نورويج - رئيس بنما بوصفه مطلوباً للعدالة الأمريكية وفقا للقانون الأمريكى 0

ولما كان الاختصاص الجنائى المستند إلى قاعدة الإقليمية متفرعا على مبدأ سيادة الدولة فقد ثار التساؤل عن مدى انطباق هذه القاعدة فى أحوال زوال السيادة أو انتقاصها

أو حجبها مثل الغزو العراقي للكويت ، وعندنا أن احتلال بعض أقاليم الدولة لا يعطل القاعدة كما لا يؤثر في انطباقها الغزو غير المشروع لدولة أخرى أو إحتلال أراضيها مادام الغزو والاحتلال لم تعد من أسباب كسب الإقليم وليس لها من أثر سوى حجب السيادة عليه مؤقتا ، وهذا الحجب من أسباب الإعفاء والاعذار القانونية للدولة الضحية إزاء التزاماتها الدولية حيث تتعطل بعض جوانب أهلية الأداء دون أهلية الوجوب وكلاهما ركنان الشخصية القانونية الدولية(0)

ومن آثار مبدأ الإقليمية حق الدولة في رفض تسليم شخص إلى دولته بسبب أحقيتها في الاختصاص ( Preferred jurisdiction ) وهناك مبدأ مقبول دوليا لاسناد الاختصاص الجنائي للدولة هو المبدأ الحماي ( Protective Principle ) حيث يجوز للدولة أن تمارس الاختصاص على أعمال ارتكبتها أجانب في إقليم دولة أخرى لحماية ما يسمى بمصالح الدولة ( Interest of a state ) ( مثل الأمن وسلامة وظائف الحكومة أو وثائقها أو المحافظة على سلامة الإقليم من تسرب بعض الأفراد أو السلع إليه ولكن لا يشمل ذلك حمايتها ضد المساس أو التشهير بها معنويا أو برئيسها 0 )

ويعد الاختصاص الحماي أثرا من آثار مبدأ الإقليمية بطريقة وقائية قبل أن تصل التصرفات الضارة الإقليم (0) ويؤكد الأستاذ Henken أن هذه التصرفات المعروفة Territorial Effects (مباحة قانونا وأنها طائفة جديدة من الاستثناء على الاختصاص المطلق لمبدأ الإقليمية وأن كافة الدول تقبل التضحية طوعا) Protanto (وعلى أساس المعاملة بالمثل بمصالحها إذا كانت دولة الإقليم أو دولة الجنسية 0 )

ومن ثم فإن ممارسة دولة ثالثة لاختصاصها إزاء هذه الأعمال لا يؤثر سلبا على النظام القانوني لكل من دولتي الإقليم والجنسية(0)

ويعرف العمل الدولي مبدأ ثالثا من مبادئ الاختصاص الجنائي الدولي وهو مبدأ الشخصية السلبية (0) تجنبت المحكمة الدائمة الخوض في تفصيل هذا المبدأ في قضية Lotus ولكن من الواضح أنه إذا أمكن للدولة أن تطبق قوانينها وفق مبدأ الشخصية السلبية على أحد رعايا دولة أخرى في إقليم دولة ثالثة فإنه يجوز للدولتين ( دولتا الإقليم والجنسية ) أن يعترضوا على هذا الاختصاص كما يجوز للدولة التي ينتمى إليها المتهم أن تعمل على حمايته ضد موقف الدولة الأولى (0)

وفى الأغلبية الساحقة من الحالات تكون هذه الدولة هى أيضا دولة الإقليم (وهذا المبدأ ليس مقبولا كأساس للإختصاص وأن الأولى بالاختصاص هو دولة الإقليم أو الدولة التى ينتمى إليها المتهم بجنسيته)0

هناك قاعدة رابعة يعترف بها النظام الدولى وهى قاعدة الاختصاص العالمى وهى التى تعيننا فى هذا المقام والتى تنطبق فى شأن بعض الجرائم ، وقد نظر إليها البعض على أنها أساس إضافى للإختصاص بينما نظر إليها آخرون على أنها إستثناء إضافى على الإختصاص المطلق لدولة الإقليم والحق أنها تأكيد لاختصاص أي دولة بالنظر إلى الطابع الخطير لهذه الجرائم وهى التى أشرنا إليها مثل القرصنة وتجارة الرقيق ، ولكن هناك خلاف حول نطاق الجرائم التى ينطبق فى شأنها مبدأ الاختصاص العالمى وقد سبقت الإشارة إلى الخلاف بين الدول الأوروبية والنامية حول وضع المرتزق فى هذا الشأن 0

ويعرف العمل الدولى منذ قضية اللوتس (Lotus) مبدأ تطور بشكل ضمنى يقضى بأن الدولة يمكن أن تطبق قوانينها ليس فقط على ما يقع من أعمال فى إقليمها ولكن أيضا ما يقع فى أى مكان آخر بشرط أن يكون لهذه الأعمال أثر على إقليمها ويسمى هذا المبدأ مبدأ الآثار المختلفة التى قد تكون تارة إقتصادية وتارة أخرى سياسية 0

وإذا كان هذا المبدأ يمكن أن يكون أساسا للمسئولية الناجمة عن الأضرار المترتبة على تصرف دولة أثر على دولة أخرى فإن أثر هذا المبدأ فيما يعرف بسياسة اليد الطويلة الأمريكية ليس مقبولا على المستوى الدولى غير أن القبول المتزايد للنتائج المترتبة على هذا المبدأ قد أدت إلى تعقيد القانون المتعلق بممارسة الاختصاص وتناقض القوانين وتنازعها وفق قواعد الاختصاص الجنائى 0

وقد تطورت قواعد الاختصاص الجنائى بحيث لم تعد تكفى قاعدة الجنسية أو الإقليمية وحدها خاصة عند التنازع وإذا ظهر مبدأ جديد من مبادئ القانون الدولى هو مبدأ المعقولية "Principle of Reasonableness" وقد تقرر فى القضايا الحديثة عناصر المعقولية التى تقوم على الموازنة بين مختلف العوامل 0

وعندما ظهرت أنواع جديدة من الجرائم الدولية مثل ترويج المخدرات والارهاب حاولت الدول أن توسع قاعدة إختصاصها عن طريق التفسير الموسع لأسس الاختصاص وإضافة أسس جديدة 0

ففى اتفاقية حظر إبادة الجنس نص على اللجوء إلى محكمة دولية وعلى الإلتزام بالتسليم ، كما أدت الجرائم الجديدة إلى الاتجاه نحو التعاون والتوسع فى قانون التسليم وقد أدى الإرهاب إلى إحياء مبدأ الشخصية السلبية غير المقبول 0

ومن صور التعاون اتفاقات التسليم الثنائية التى تتضمن نفس المبادئ حيث لا يقع التزام على الدولة بالتسليم إلا بموجب الاتفاق ونادرا ماتوجد إتفاقية متعددة الأطراف للتسليم ومن أمثلتها إتفاقية مونت فيديو لعام 1993 وإتفاقية الأوروبية لعام 1960 وبروتوكولاتها الإضافية عامى 1975 و1978 وإتفاقية الجامعة العربية عام 1953 0

وقد حاولت بعض الاتفاقيات الدولية مثل إتفاقية مكافحة الارتزاق لعام 1989 أن تقدم أساسا قانونيا للتسليم هو خطورة الجريمة بدلا عن الاتفاق ولكن هذا الحل لم يلق قبولا فى العمل الدولى 0 ويبدو أن الولايات المتحدة تعتقد هذا المبدأ إذ تدفع مجلس الأمن إلى إجبار ليبيا على تسليم المشتبه فىهما الليبيين فى أزمة لوكربى على أساس أن خطر الإرهاب يتجاوز قواعد التسليم 0

وفى ضوء هذه القواعد التى تنظم الاختصاص الجنائى الدولى فإن الدول لا تزال تتمسك بهذه القواعد لتأسيس اختصاصها الجنائى ولا تقبل باختصاص جنائى دولى مستقل مما يجعل الدول ملتزمة بشكل أكبر إما بمحاكمة المتهم وهو ما يجعل نظامها القضائى عرضة للتقييم الدولى أو أن تقوم بتسليم المتهم إلى الدولة الأحق قانونا بمحاكمته 0

وقد جرت فى أديس أبابا فى 25/6/1995 محاولة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك اتهم فيها السودان والجماعات الإرهابية فى التيار الإسلامى 0 فقد ثار التساؤل حول الدولة المختصة قضائيا بمحاكمة المتهمين خاصة وأن الواقعة قد حدثت على أرض أثيوبية ضد الرئيس المصرى وأن من بين الجناة مصريين 0

وتتبرر هذه الوقائع قاعدة الإقليمية وحق أثيوبيا فى المحاكمة مقابل حق مصر فى المحاكمة استنادا إلى قاعدة الجنسية ذات الأثر المزدوج حيث يعد الضحية والمتهم مصريين 0

وهناك قاعدة ثالثة تتكافأ فيها حقوق أثيوبيا ومصر فى المحاكمة وهى قاعدة عالمية الجريمة وهو أمر مستقر الآن فى جرائم الإرهاب 0 فإذا فاضلنا بين حق مصر وأثيوبيا استنادا إلى هذه القواعد قلنا أن مصر لها حق أكبر ولكن أثيوبيا أرجح استنادا إلى مبدأ إقليمية الجريمة 0

أما إنشاء محكمة جنائية دولية ينعقد لها الاختصاص الجنائي في القضايا ذات الطابع العالمي فقد بدأت هذه الفكرة منذ الحرب العالمية الأولى ثم تجددت بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد نجاح تجربة محاكمة مجرمي الحرب في ثلاث محاكم دولية مؤقتة في لندن وطوكيو ونورنبرج عام 1946 0

وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالفعل نظاما متكاميا لإنشاء هذه المحكمة عام 1951 ولم تنقطع الوعود الرسمية والعلمية الرامية إلى إنشاء هذه المحكمة وأبرزها مشروع الدكتور بيسونى الذى نوقش في مؤتمرات علمية متعددة كما تناقش لجنة القانون الدولي حاليا إنشاء هذه المحكمة ومشروع المقرر الخاص في شأن الجرائم المخلة بأمن الإنسانية وسلمها ولكن العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق هذا الحلم خاصة بعد تبلور ملامح مدونة دولية للجرائم ذات الطابع العام ، هو تمسك الدول بسيادتها الجنائية 0 ولعل تراجع مفهوم السيادة المطلقة في كل مجالات القانون الدولي يودى إلى بعض التجاوب في إنشاء هذه المحكمة 0 وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994 على مشروع أعدته لجنة القانون الدولي للنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية ، كما تم وضع الصيغة النهائية للنظام الأساسى عام 1996 ولكن الولايات المتحدة تترجم الدول المتمسكة باختصاصها الجنائي خاصة على رعاياها 0

وفي نطاق السعي لإنشاء محكمة عامة قرر مجلس الأمن إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم إبادة الجنس في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة وكانت فكرة محاكمة الرئيس صدام حسين دوليا قد تارت إبان أزمة الخليج ولكن المشكلة الحقيقية هي أنه يصعب تصور عمل مثل هذه المحاكم حيث ليس من السهل إعداد ملفات كاملة عن المتهمين في صراعات عرقية وسياسية كما يصعب محاكمة المسؤولين والرؤوس المدبرة في هذه الجرائم ولذا لا يتوقع الكثير من النجاح لهذه التجارب المحدودة 0 ولا يزال عمل المحكمتين محدودا للغاية حتى منتصف 1998 ، ولكن استمرار عملهما رغم تكاليفه الباهظة يظهر عزم المجتمع الدولي على تعقب مرتكبي هذه الجرائم البشعة 0 4

4- تقوم اسرائيل بنفسها بتعقب مجرمي الحرب النازيين وكانت أولى محاولاتها اعدام انجلمان بعد خطفه من الأرجنتين ومحاكمته في اسرائيل ، وآخرها قضية بابون Papon الذى أدين بالسجن في فرنسا في أبريل 1998 0 وقد حوكم الفيلسوف جارودى في باريس بتهمة التشكيك في عدد الضحايا اليهود وستد

## الإختصاص الجنائي فى حادث أديس أبابا بين مصر وأثيوبيا :

لاخلاف بين المصريين جميعا على أن الاعتداء على الرئيس مبارك والوفد المصرى فى أديس أبابا اعتداء على حق الشعب المصرى فى تقرير مصيره فلا يجوز الوقوف لحظة واحدة عند تكليف الموقف على أنه صراع بين نظام سياسى وبين الخارجين عليه والرافضين له وإنما الصحيح أنه خلاف بين شعب مصر وأعدائه 0

وقد كثر الجدل حول قواعد توزيع الإختصاص القضائى بين مصر وأثيوبيا بشأن محاكمة المتهمين فى هذه الجريمة ولا نعتقد أن الأمر يثير صعوبة أو هو محل إجتهااد لأن قواعد تحديد الإختصاص الجنائى فى مثل هذه المسائل مستقرة فى الفقه والعمل الدوليين وهو الأمر الذى يؤدى الخلاف حول تفسيره إلى اللبس الذى تصادفه الآن فى قضية لوكرى 0

وقد استقر العمل الدولى على عدد من المعايير التى تحدد الإختصاص الجنائى للدول أولها لا يزال بعيد المنال وهو المعيار العالمى ( *Universal Approach* ) (حيث ينعقد الإختصاص وفقا له إما لمحكمة جنائية دولية وإما لأى دولة فى صدد جرائم النظام العلم الدولى وهذه الجرائم هى التى يطلق عليها الجرائم ضد سلم الإنسانية وأمنها والتى تعكف لجنة القانون الدولى على تقنينها وفى مقدمتها جرائم الارهاب الدولى 0

ونحن لا نشك فى أن جريمة أديس أبابا تعد بلا جدال من جرائم الارهاب الدولى التى ينعقد الإختصاص فى شأنها لأية دولة من أعضاء المجتمع الدولى وبذلك يتساوى حق مصر وأثيوبيا وفق هذا المعيار فى المحاكمة 0

ومن ناحية أخرى فقد تمسكت الولايات المتحدة بمعيار الشخصية السلبية *Passive* ( *Personality Approach* ) وبقتضاه يحق للقضاء الأمريكى أن يحاكم أى متهم فى أى مكان مادامت الجريمة موجهة ضد المصالح الأمريكية أو ضد أحد الرعايا الأمريكيين خارج الولايات المتحدة وهى ما أطلقت عليه المحكمة العليا سياسة اليد الطويلة حيث يسوغ هذا المذهب للإدارة الأمريكية احضار المتهم بأى طريق أمام القضاء الأمريكى وحيث رفضت المحكمة العليا الفصل فى مدى مشروعية الاحضار وأثره على إنعقاد الإختصاص لها 0

ويقابل هذا المبدأ المذهب الفرنسي الذي يجرى تخفيفه بموجب تعديلات قانون المرافعات الفرنسية ولكن المذهب في جوهره لا يزال يعطى فرنسا الحق فى محاكمة المتهم بتهديد الأمن القومى الفرنسى خاصة إذا تحققت من عدم فاعلية العدالة لدى الدولة المختصة (0)

ورغم بعض الانتقادات الموجهة إلى هذا الاتجاه إلا أن مصر تستطيع أن تؤكد أن الاعتداء على رئيسها الذى رأينا أنه إعتداء على شعبها يعد أعلى درجات التهديد للأمن القومى المصرى ومن ثم يجوز لها الاستناد إلى هذا المبدأ فى محاكمة المتهمين (0)

ومن ناحية ثالثة ، فلا يزال العمل الدولى يتمسك بقاعدة الإقليمية التى تقف على طرفى نقيض مع المذهبين الفرنسى والأمريكى فى إطار الامتداد الإقليمى *Extraterritorial Approach*، حيث ينعقد الاختصاص الجنائى وفق المبدأ الإقليمى للدولة التى تقع الجريمة على أرضها ويعد قاضياها فى الواقع هو القاضى الطبيعى فى هذه الأحوال (0)

ومن ثم تتمتع أثيوبيا بحق مقاضاة المتهمين وفق هذا المبدأ مادامت الجريمة التى تعد انتهاكا لسلامتها الإقليمية واعتداء على نظامها القانونى قد وقعت على أراضيها وضد ضيف تتعهد الحكومة الأثيوبية بحمايته ويرتب تخاذلها عن هذه الحماية مسئوليتها الدولية وهو أمر لا يجوز التوصل منه تحت أية ذريعة (0) ونحن لا نحمل أثيوبيا المسئولية فى هذا الصدد مادام عزمها أكيدا على تعقب الجناة وإدانة العمل الإجرامى (0)

ومن ناحية رابعة ، ينعقد الاختصاص للدولة التى ينتمى إليها المجرم بجنسيته أو التى ينتمى إليها الضحية بجنسيته ، وفى حالتنا يبدو لنا أن لمصر الحق فى محاكمة المتهمين خاصة أن التحقيق قد أظهر أنهم أو معظمهم من المصريين الذين تم تدريبهم وتمويلهم وتوجيههم من دولة أخرى (0)

ومن ثم تغلب مصلحة مصر بشكل واضح على مصلحة أثيوبيا فى المحاكمة ، لأنه إذا كان من حق أثيوبيا أن تحاكم المتهمين على أساس المذهب الإقليمى باعتبار أن عملهم انتهاك للقانون الأثيوبى ، فإن غلبة المصلحة المصرية ترجح حق مصر فى محاكمتهم على أساس اتحاد المتهمين والضحايا فى جنسيتهم المصرية واضرار هذا العمل بالصالح القومى المصرى (0)

ومصلحة مصر ليس فقط في تطبيق القانون الجنائي المصري وهو الأولى بالتطبيق  
مثمًا يعد القاضى المصرى هو القاضى الطبيعى فى هذه الحالة ، وإنما تمتد مصلحة  
مصر إلى الكشف عن خفايا قضايا الارهاب وأبعادها الدولية فضلا عن أن هذه المصلحة  
تتفق مع مصالح الدول المتحضرة العاملة على محاربة الارهاب 0

وبهذه المناسبة ، فإننى أناشد منظمة الوحدة الأفريقية التى وقع الاعتداء بمناسبة انعقاد  
قمتها وفى مقرها أن تسارع إلى إبرام اتفاقية أفريقية لمقاومة الارهاب والتعاون بين  
الدول الأفريقية لمكافحة هذا الداء ولا يجوز لها أن تنتظر مبادرات الأمم المتحدة مثمًا  
حدث فى قضايا المرتزقة ، ذلك أن منظمنا قد اتخذت مبادرات هامة عندما سعت إلى  
إبرام الاتفاقية الأفريقية الخاصة بحقوق اللاجئين ، والاتفاقية الأفريقية الخاصة بحقوق  
الانسان والشعوب 0 وظنى أن فى مقدمة هذه الحقوق حق كل شعب أفريقى فى تقرير  
مصيره وشكل نظامه وشخص هذا النظام أن يسمح للإرهاب بفرض نظام معين لا  
يرتضيه 0

وقد اتفقت مصر وأثيوبيا على قيام أثيوبيا بالمحاكمة واحاطة مصر بالنتائج ، كما قرر  
مجلس الأمن عام 1996\1997 عقوبات على السودان لتسليم بعض المتهمين الفارين فى  
أراضيه للسلطات الأثيوبية 0 وقد هرت اتجاهات دولية فى اطار اتفاقات التسليم خاصة  
بين بريطانيا والولايات المتحدة بعد تعديل اتفاقية جاى لعام 1792 وذلك عام 1996  
وكذلك فى قوانين مكافحة الارهاب والحد من اللجوء فى الولايات المتحدة عام 1996  
وممارسات القضاء الأمريكى والبريطانى ، وكلها تؤكد أن الجريمة الارهابية جريمة  
عمياء Wanton وهى لذلك جريمة عادية غير سياسية ويجب تسليم مرتكبيها أو محاكمتهم 0

### انشاء المحكمة الجنائية الدولية :

بدأ التفكير فى انشاء محكمة تختص بالفصل فى الجرائم العامة الدولية بما لا يناقض  
الاختصاص الجنائى الوطنى منذ بدايات هذا القرن وخاصة عندما لجأ امبراطور ألمانيا  
الى هولندا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى متهما بجرائم ابادة الجنس 0 ثم تكررت  
محاولات انشاء المحكمة خاصة بعد الفظائع التى ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية 0  
ومنذ انشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولى تصدر موضوع تقنين الجرائم المخلة بسلم  
الانسانية وأمنها جدول أعمال اللجنة منذ عام 1949 ثم أقرت الجمعية العامة للأمم  
المتحدة عام 1951 مشروع النظام الأساسى للمحكمة الجنائية المقترحة 0 ولكن الإرادة

السياسية فى ظل الحرب الباردة لم تكن بالقدر الذى يسمح بانشاء المحكمة 0 وأخيرا توفرت هذه الارادة بعد تفاهم عمليات التطهير العرقى وابادة الجنس فى يوغوسلافيا وفى رواندا فأنشأ مجلس الأمن محكمتين لطائفتى الجرائم المشار اليها فى البلدين ، الأولى فى لاهاي والثانية فى أروشا بتنزانيا 0 وكانت تلك مقدمة هامة لدفع الجهود التى وقف خلفها عدد من الفقهاء الكبار من بينهم الفقيه المصرى العالمى دكتور محمود بسيونى الذى اختير رئيسا للجنة الصياغة فى المؤتمر الدبلوماسى فى روما فى يوليو 1998 والذى انتهى الى اقرار النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية ومقرها فى لاهاي 0 وتختص المحكمة بالفصل فى عدد من الجرائم دون أن تتراحم فى ذلك الاختصاص القضائى الوطنى 0 وقد لقى اقتراح انشاء المحكمة مساندة عالمية حيث وافقت على وثيقة انشاء المحكمة الصادرة فى 17/11/1998 120 دولة ضد سبعة وامتناع 21 عن التصويت 0 تضم الوثيقة ديباجة و13 فصلا تتضمن انشاء المحكمة واختصاصها والقانون الواجب التطبيق وتقنين المبادئ العامة للقانون الجنائى كمرجع تؤكد المحكمة 0 أما الجرائم الكبرى التى تهم المجتمع الدولى والتى تختص المحكمة بالفصل فيها فى وثيقة انشاء المحكمة أربعة هى : اباداة الجنس ، الجرائم ضد الانسانية : جرائم الحرب ثم جرائم العدوان 0 والأخيرة جرائم غير محددة وفقا للمادة 5 فقرة 2 من ميثاق المحكمة ولن تستطيع المحكمة الفصل فيها الا بعد أن تتحدد هذه الجرائم 0

وفى تقديرنا أن المحكمة قد يتأخر عملها نظرا لتوفر الارادة السياسية لقيامها دون توفر نفس الارادة ببده عملها وهو نفس الموقف الذى اتخذته الدول الاسلامية عندما قررت انشاء محكمة عدل اسلامية دولية ولكنها لم تصدق على ميثاقها 0